مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد، 16العدد 1والصفحة 116-130

النوافذ الإسلامية في الجزائر ودورها في تعزيز الشمول المالي –البنك الوطني الجزائري أنموذجا–

Islamic Windows in Algeria and Their Role in Promoting Financial Inclusion: The Case of the National Bank of Algeria

اشراق بن موفق[1] *

[1] جامعة البليدة 2 علي لونيسي، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2025/03/17 **تاريخ القبول28/06/2025**

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مع التركيز على تجربة البنك الوطني الجزائري كنموذج،حيث تزايد الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في الجزائر ، خاصة بعد الإصلاحات المالية التي سمحت للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية لتقديم منتجات متوافقة مع الشريعة. اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في التطرق للإطار المفاهيمي وتحليل البيانات والإحصائيات، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة بما يخدم متطلبات البحث. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري ساهمت في تحسين معدلات الشمول المالي في الجزائر، وهذا من خلال المنتجات المالية المقدمة على غرار المرابحة العقارية والمرابحة للتجهيزات، مما ساعد في جذب فئات جديدة إلى النظام المصرفي الرسمي، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة تستلزم تجاوزها لتطوير هذا النشاط. كما توصي الدراسة بتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية، نشر المزيد من الوعي حول الصيرفة الإسلامية ، وتطوير المنتجات المالية الإسلامية لضمان نجاح واستدامة التمويل الإسلامي.

الكلمات المفتاح : نوافذ إسلامية؛ صيرفة إسلامية؛ شمول مالي؛ البنك الوطني الجزائري.

Abstract: This study aims to highlight the role of Islamic windows in promoting financial inclusion in Algeria, focusing on the experience of the National Bank of Algeria (BNA) as a model. Interest in Islamic banking in Algeria has increased, particularly after financial reforms allowed conventional banks to open Islamic windows offering Sharia-compliant products. The study adopts a descriptive-analytical approach to explore the conceptual framework and analyze data and statistics, along with a case study methodology to meet the research requirements. The results indicate that the Islamic windows at the National Bank of Algeria have contributed to improving financial inclusion rates in the country, through financial products such as real estate Murabaha and equipment Murabaha, which have helped attract new segments to the formal banking system. However, there are still many challenges that need to be addressed in order to further develop this activity. The study also recommends strengthening legal and regulatory frameworks, raising awareness about Islamic banking, and developing Islamic financial products to ensure the success and sustainability of Islamic finance.

Keywords: Islamic windows ; Islamic banking ; financial inclusion ; National Bank of Algeria.

1- تمهيد :

* إشراق بن موفق

حققت الصيرفة الإسلامية نجاحًا كبيرًا على الصعيد العالمي على الرغم من حداثتها، فقد تمكنت المصارف الإسلامية من تأمين مكانة مرموقة لها بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، التي نشأت عن أزمة القروض والرهن العقاري. وقد أظهرت تلك الأزمة دور المصارف الإسلامية كمؤسسات داعمة للاستقرار المالي، إذ أصبحت بديلاً موثوقًا عن البنوك التقليدية التي تعتمد على الفوائد الربوية، والتي كانت السبب الرئيسي في تلك الأزمة، مما اضطر العديد من البنوك التقليدية حول العالم إلى تبني فكرة التمويل الإسلامي من خلال فتح نوافذ وفروع تقدم خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وهذا ما أدى بالجزائر لمسايرة هذا التطور من خلال سن قوانين تسمح للبنوك التقليدية الناشطة في السوق المصرفي الجزائري بفتح نوافذ وفروع إسلامية توفر منتجات وخدمات مالية إسلامية متوافقة مع احتياجات واهتمامات الفئات المختلفة في المجتمع، ويشجع الفئات غير المتعاملة مع البنوك التقليدية بسبب الوازع الديني على الانخراط في النظام المصرفي الرسمي، ومن أجل جذب المدخرات المالية وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي.

ولهذا حاولنا من خلال دراستنا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر بالأخذ بعين الاعتبار البنك الوطني الجزائري كنموذج ؟

وللإجابة على الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بشكل ايجابي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال جذب فئات جديدة من العملاء الذين يفضلون الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- تؤدي النوافذ الإسلامية من خلال المنتجات المالية التي تقدمها إلى زيادة عدد الحسابات المصرفية الادخارية والاستثمارية وبالتالي تحسين مستوى التمويل.
- تواجه النوافذ الإسلامية تحديات كثيرة تؤثر على قدرتها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- يسعى البنك الوطني الجزائري BNA من خلال نوافذه وفروعه الإسلامية إلى تنويع صيغ ومصادر التمويل الإسلامي وذلك من أجل تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية.

الدراسات السابقة:

دراسة بن وسعة زينة وغرزي سليمة (2023)، بعنوان "النوافذ الإسلامية في الجزائر ودورها في استقطاب المدخرات –دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"

هدفت الدراسة إلى التعرف عن معنى النوافذ الإسلامية وتقييم دورها في البنوك التجارية الجزائرية من خلال استعراض تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذا المجال وتحليل مدى استقطابه للزبائن وحجم المدخرات المحصل عليها منذ تبنيه لفكرة فتح النوافذ الإسلامية على مستوى وكالاته، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ هناك تطور ملحوظ على مستوى البنك محل الدراسة فيما يتعلق بعدد النوافذ المفتوحة وعدد الحسابات وكذا مبلغ الودائع المودعة على مستوى ،وكالاته، إلا أنّ النتائج المحققة ما زالت ضعيفة إذا ما قورنت مع الأهداف المسطرة من طرف البنك.

دراسة بلعابد فايزة ولمطوش لطيفة (2023) بعنوان " دراسة استشرافية لفتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية –دراسة حالة الجزائر–

هدفت الدراسة تسليط الضوء على تجربة فتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية الجزائرية من حيث اعتمادها مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، والتنبؤ بنتائج هذه التجربة على مستوى البنوك التجارية وبالتالي انعكاساتها على الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، بالاعتماد على المنهج الوصفي للإلمام بالإطار المفاهيمي لكل من البنوك التجارية والشبابيك الإسلامية مع الإشارة إلى أهم شروط اعتمادها بالجزائر، والمنهج التحليلي القائم على تقييم وتحليل إجابات أسئلة المقابلة والتي اعتمادها كأداة في دراسة الحالة على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري بولاية بشار)، توصلت الدراسة إلى أنه يمكن التنبؤ بنجاح هذه التجربة كما يمكن أن تصبح رائدة على المستوى المحلي والوطني ،معا لكن شريطة أن تسعى الدولة جاهدة إلى التخفيف من حدة العوائق التي في طريق هذه الشبابيك، والى اعتماد أهم مقومات نجاح هذه التجربة من تدريب للموظفين والتثقيف الشرعي لهم على مستوى البنوك التجارية بالدرجة الأولى والاجتهاد لأجل تحقيق رقابة شرعية بكل معاملاتها مع زبائنها.

دراسة طهراوي أسماء (2022) بعنوان " تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات"

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع وتحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر من خلال التطرق للنظام رقم 02-20 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية تساهم في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلي تقديم الخدمة، لكن نجاحها مرهون بتوفير الموارد البشرية المؤهلة لفهم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وضوابطه الشرعية كما يجب إصدار قوانين خاصة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الإسلامي وعلاقتها بالبنك المركزي.

القيمة المضافة لبحثنا: عرض تحليلي وتقييمي لآخر الإحصائيات بلغة الأرقام عن طريق دراسة مؤشرات الشمول المالي وقياس مدى فعالية النوافذ الإسلامية التابعة للبنك الوطني الجزائري في دمج الفئات المستبعدة في القطاع المصرفي، وتحليل دور هذه النوافذ في تحقيق هذا الهدف.

2- الإطار النظري للنوافذ الإسلامية والشمول المالي

يشكل الإطار النظري أساسا لفهم كيفية مساهمة المنتجات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، من خلال تحديد المبادئ الأساسية للنوافذ الإسلامية المرتكزة على الشريعة الإسلامية ومدى تكاملها مع أبعاد الشمول المالي.

1.2- مفهوم النوافذ الإسلامية:

1.1.2- تعريف النوافذ الإسلامية:

إن أول من ابتكر فكرة النوافذ الإسلامية هي المصارف التقليدية في الدول غير الإسلامية، حيث قامت بإطلاق هذه النوافذ بعد تزايد عدد العملاء من الجالية الإسلامية الذين يمتنعون عن التعامل بالمعاملات التي تعتمد على الفائدة المحرمة، ويرغبون في التعامل مع المصارف التي تتوافق خدماتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لأسباب دينية.

مصطلح شبابيك الصيرفة الإسلامية حديث بالنسبة للمنظمة المصرفية في الجزائر ، حيث أشار إليها أول مرة نظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية (الملغى) ليليه نص المادة 17 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 م، حيث تم تعريف شباك الصيرفة الإسلامية بأنه " هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصرا بخدمات و منتجات الصيرفة الإسلامية (**الجريدة الرسمية**، 2020).

كما عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها " جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم بالاستثمار بشكل يتوافق مع منهج الشرع الإسلامي ، و قد تكون وحدة متخصصة أو فرعا في المؤسسة و لكنها لا تتمتع باستقلالية من الناحية القانونية (قاسي و بوراضي، 2023، صفحة 03).

2.1.2- أسباب ودوافع فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية:

تتنوع وتختلف الأسباب التي أدت إلى فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، حيث تختلف من مصرف لآخر ومن دولة لأخرى. فالنوافذ الإسلامية لا تشبه المصارف الإسلامية التي يكون هدفها الرئيسي عادة هو التخلص من الربا وتطبيق نظام اقتصادي إسلامي. في بعض الحالات، قد يكون الهدف الأساسي لهذه النوافذ هو تعظيم الربح واستقطاب عملاء جدد المستبعدين لسبب ديني. بشكل عام، توجد عدة أسباب يمكن أن تكون اقتصادية أو عقائدية، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الأسباب الاقتصادية	الأسباب الدينية
_ توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للمصرف؛ _ تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية؛ _ التحول نحو الصيرفة الإسلامية بتبني أسلوب التدرج في التحول؛ _ نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في مصارف أخرى؛ _ رغبة المصارف التقليدية في تعظيم الأرباح وجلب المزيد من رؤوس الأموال لزيادة حصتها في سوق رأس المال؛ _ المحافظة على عملاء المصارف التقليدية من النزوح إلى المصارف الإسلامية؛ _ سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على النوافذ الإسلامية مقارنة بمصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بإنشاء مصرف جديد.	_ الاعتقاد قطعا بحرمة الربا؛ _ الاعتقاد بوجوب تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية كما في سائر مجالات الحياة الأخرى؛ _ محاولة استقطاب معاملات الفئات التي لا تتعامل مع المصارف التقليدية (الربوية)؛ _ التيقن بأن نظام الفوائد الربوية نظام فاسد وبالتالي ضرورة السعي وراء هذا التوجه الجديد.

المصدر: (نواري و خليل، 2021، صفحة 28) ، بتصرف.

2.2- مفهوم الشمول المالي :

1.2.2- تعريف الشمول المالي:

لقد برز مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة عن الخدمات المالية جنوب شرق إنجلترا للباحثين ليشون وثريفت (Leyshon and Thrift)، حيث استخدم لوصف محددات ومعايير وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، ثم تزايد الاهتمام بالشمول المالي ليصبح حاجة عالمية ملحة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي الذي يضم 94 دولة. (مفتاح و بركات، 2020، صفحة 47)

وحسب مجموعة البنك الدولي فإن الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم القدرة على الوصول إلى مختلف المنتجات والخدمات المالية المفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، حيث يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (مجموعة البنك الدولي، 2022)

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الشمول المالي على أنه " العملية التي من خلالها يتم تعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية بسعر معقول وبشكل كافي من قبل جميع شرائح المجتمع دون إقصاء". (داهينين و العرابي، 2022، صفحة 613)

2.2.2- أبعاد الشمول المالي ومؤشراته:

حسب المعايير الدولية، فإن مؤشرات الشمول المالي تهدف إلى قياس ثلاثة أبعاد أساسية و هي: (هني و ملاحي، 2023، صفحة 92)

- ✓ **الحصول على الخدمات المالية** : و يقصد بها إمكانية وصول الأفراد إلى الخدمات البنكية و المالية، كتوفر الوكالات البنكية و أجهزة الصراف الآلي و سهولة الحصول على التمويل للمؤسسات و لا سيما المؤسسات الصغيرة و المصغرة.
- ✓ **استخدام الخدمات المالية** : و هو من أهم أبعاد الشمول المالي، حيث أنه قد تكون الخدمات المالية و البنكية متوفرة، و لكنها غير مستخدمة من طرف الأفراد و ذلك راجع لعدة اعتبارات و أسباب ليست بالضرورة اقتصادية أو مالية، كعدم رغبة الأفراد في الحصول على الخدمة المالية لاعتبارات دينية أو ثقافية.
- ✓ **جودة الخدمات المالية**: فقد تكون الخدمة متواجدة و هناك إمكانية استخدامها و لكن لا بد من توفر الجودة المطلوبة و بأقل التكاليف.

أما البنك الدولي فقد قام بتقسيم مؤشرات الشمول المالي إلى خمسة أبعاد، نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مؤشرات الشمول المالي حسب المعايير الدولية

أبعاد الشمول المالي	المؤشرات
استخدام الحسابات المصرفية	-نسبة البالغين الذين لديهم حسابات لدى المؤسسات المالية المختلفة؛ -طريقة الوصول للحسابات المصرفية (صراف آلي، فروع).
الادخار	-النسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بالادخار خلال السنة الأخيرة لدى المؤسسات المالية الرسمية ؛ -النسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بالادخار خلال السنة الأخيرة خارج المؤسسات المالية الرسمية.
الإقراض	-النسبة المئوية للبالغين الذي اقترضوا خلال السنة الأخيرة من المؤسسات المالية الرسمية ؛ -النسبة المئوية للبالغين الذي اقترضوا خلال السنة الأخيرة من مصادر تقليدية غير رسمية.
المدفوعات	-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور خلال السنة الأخيرة؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال أموال خلال 12 شهر الأخيرة؛

	-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو لتلقي أو إرسال أموال خلال 12 شهر الأخيرة.
التأمين	-النسبة المئوية للبالغين الذين يؤمنون أنفسهم؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين يؤمنون أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

المصدر: (معاندي و بوغازي، 2024، صفحة 197)

2.2- واقع النوافذ الإسلامية والشمول المالي في الجزائر:

نسعى من خلال هذا العنصر إلى تقييم مدى انتشار النوافذ الإسلامية في الجزائر من خلال تحليل تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر، من حيث مدى انتشارها والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى تحديد مستوى الشمول المالي في الجزائر.

1.2.2- واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر:

بناء على النظام 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية، والذي سمح للمصارف التقليدية الناشطة في السوق المصرفي الجزائري بفتح نوافذ وفروع إسلامية تتوافق منتجاتها مع الأحكام الشرعية، شرعت هذه الأخيرة بتقديم خدمات مصرفية إسلامية تلبية لاحتياجات مختلف شرائح عملائها نذكر منها:

- **النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري** :(**BNA**) تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 يونيو 1966، حيث بدأ بممارسة كافة الأنشطة المصرفية الشاملة. يُعد أول بنك عمومي يُمنح ترخيصًا لعرض منتجات الصيرفة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية. تم افتتاح أول نافذة إسلامية في هذا البنك في 30 يوليو 2020، وهو البنك الذي نركز عليه في بحثنا.
- **النافذة الإسلامية للقرض الشعبي الجزائري** :(**CPA**) في عام 1989، أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية تخضع للقانون التجاري، حيث يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التقليدية. في 25 أكتوبر 2020، بدأ البنك في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية.
- **النافذة الإسلامية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط** :(**CNEP**) في 1 ديسمبر 2020، تم افتتاح أول نافذة مصرفية إسلامية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ليصل عدد النوافذ الإسلامية في البنك حاليًا إلى أكثر من 47 نافذة، بالإضافة إلى وكالة متخصصة في الصيرفة الإسلامية.
- **النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية** :(**BADR**) يُعد هذا البنك من البنوك التجارية الجزائرية ويعتبر شركة ذات أسهم في القطاع العام، تم تأسيسه في 13 مارس 1982. في 4 مايو 2021، تم افتتاح نافذة إسلامية في البنك.
- **النافذة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي** :(**BEA**) تم افتتاح أول نافذة مصرفية إسلامية في بنك الجزائر الخارجي في الوكالة الرئيسية "عميروش" بالعاصمة بتاريخ 30 ديسمبر 2021، وقد وصل عدد الوكالات التي تحتوي على نوافذ إسلامية إلى 10 وكالات.
- **النافذة الإسلامية لبنك التنمية المحلية** (**BDL**): تأسس بنك التنمية المحلية في 30 أبريل 1985 برأس مال أولي قدره 500 مليون دينار جزائري. ويُعد آخر بنك عمومي قام بفتح نوافذ مصرفية إسلامية بتاريخ 10 يناير 2022.

الجدول رقم(2): عدد الوكالات والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية إلى غاية نهاية 2024

البنك	BNA	CPA	CNEP	BADR	BEA	BDL
عدد النوافذ الإسلامية	107	104	118	81	89	60
عدد الوكالات المخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية	13	–	1	4	–	–
المجموع	120	104	119	85	89	60

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المواقع الرسمية للمصارف BNA ,CPA ,CNEP, BADR, BEA,BDL

على الرغم من حداثة تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر ،فإن انتشار 577 نقطة بيع للمنتجات والخدمات المالية الإسلامية على مستوى البنوك العمومية الجزائرية منذ الانطلاقة الفعلية لهذا النشاط في 30 يوليو 2020 إلى غاية نهاية 2024 يعكس طلبا متزايدا لهذه المنتجات، بيئة تنظيمية داعمة لهذا النشاط بالإضافة إلى إستراتيجية توسع فعالة من طرف هذه البنوك ، ولكن يبقى تجاوز التحديات التي تواجه هذا النشاط ضمانا لاستدامة هذا النمو.

2.2.2- التحديات التي تواجه النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر:

تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعقبات والتي تتلخص فيما يلي (طهراوي، 2022، الصفحات 652-653):

- غياب الإطار القانوني المنظم لها حيث تحتكم المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي، وهو ما يجعل من البيئة المصرفية الجزائرية غير ملائمة لنشاط هذه المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية وهذا بالرغم من صدور النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية بخاصة تلك المتعلقة بتحديد نسبة الاحتياطي النقدي وامتصاص فائض السيولة، وكذلك تعامله مع البنك المركزي كمقرض أخير، حيث تخضع للقانون المنظم للبنوك الأخرى دون مراعاة طبيعتها الخاصة.
- ومن بين أهم معيقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر عموما القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار المعاملات المصرفية الإسلامية.
- تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر نقصا في الإطارات البشرية ذات الكفاءة المهنية المطلوبة في هذا المجال لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل الصرفي حيث تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية ، ومن ثم فهناك نقص في تكوين رأس المال البشري المدرب على آليات عمل النظام المصرفي الإسلامي، مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو البنوك التقليدية والانحراف نحو الأهداف والمبادئ المنوطة بالمصرف الإسلامي القائم .
- محدودية المنتجات الإسلامية حيث حدد نظام 20-02 ثمان صيغ فقط في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى
- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي؛
- التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات العمل المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.
- كذلك يوجد تحدي مهم وهو علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة للبنك حيث يشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف ؛

- تحدي الالتزام بالرقابة الشرعية وبالتدقيق الشرعي المستقل حيث نجد من بين أعضاء الهيئات الشرعية أساتذة جامعيون مكلفين بالتدريس في جامعاتهم مما يؤدي إلى عدم تفرغ هؤلاء لأعمال الرقابة الشرعية في المؤسسات التي يعملون بها، إذا غياب المتابعة والمراقبة المستمرة على عمل النوافذ والبنوك الإسلامية في الجزائر، كما أن غياب هيئة للتدقيق الشرعي سيؤدي إلى زعزعة الثقة في نفوس المتعاملين مع هاته النوافذ، إضافة إلى غياب هيئة رقابة الشرعية المركزية ضمن هياكل البنك المركزي سينقص من كفاءة التدقيق الشرعي الخارجي .

3.2.2- واقع الشمول المالي في الجزائر:

سنستعرض في الجدول الموالي تطور النسب المئوية للشمول المالي بأبعاده الخمسة في الجزائر ومقارنتها ببعض النسب المسجلة عالميا، مع العلم أن المقصود بالأشخاص البالغين حسب البنك الدولي ، الأشخاص الذين بلغوا سن 15 سنة والذين يتمتعون بالاستقلالية المالية:

الجدول رقم (3): تطور النسب المئوية للشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

المؤشر المالي للشمول المالي	السنوات			
البعد01: استخدام الحسابات المصرفية	**2011**	**2014**	**2017**	**2021**
نسبة البالغين الذين يملكون حسابات لدى مؤسسات مالية	33	50	43	44
نسبة البالغين الذين يملكون حسابات غير نشطة	/	22	21	11
تطور عدد فروع البنوك	1426	1526	1604	1740
تطور عدد فروع مكاتب البريد	3456	3633	3823	4150
الكثافة المصرفية لكل 10 آلاف نسمة	0.38	0.39	0.38	0.39
البعد02: الادخار	**2011**	**2014**	**2017**	**2021**
نسبة البالغين الذين قاموا بعملية الادخار	/	45	33	46
نسبة البالغين الذين قاموا بعملية الادخار عالميا	/	56	48	49
البعد03: الاقتراض	**2011**	**2014**	**2017**	**2021**
نسبة البالغين الذين قاموا بعملية الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية	1	6	5	4
نسبة البالغين الذين قاموا بعملية الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية عالميا	9	22	22	28
البعد 04: المدفوعات	**2011**	**2014**	**2017**	**2021**
نسبة البالغين الذين قاموا بالسحب من حسابات لدى مؤسسات مالية	/	60	58	70
نسبة البالغين الذين قاموا بالسحب من حسابات لدى مؤسسات مالية عالميا	/	73	67	67
نسبة البالغين الذين قاموا بتحويل أو تلقي أموال بطريقة رقمية	/	28	26	34
نسبة البالغين الذين قاموا بتحويل أو تلقي أموال بطريقة رقمية عالميا	/	48	51	57
البعد 05: التأمين	**2011**	**2014**	**2017**	**2021**
عدد المؤمنين في الجزائر بالمليون	8.8	11.3	12	13.1
نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار للشيخوخة	/	11	12	16
نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار للشيخوخة عالميا	/	24	20	26

المصدر: (معاندي و بوغازي، 2024، صفحة 201). بتصرف

بالنظر للنتائج المسجلة في الجزائر وفق المؤشر العالمي للشمول المالي ووفقا لأبعاده الخمسة يمكننا استنتاج مايلي:

- ✓ سجلت الجزائر نتائج غير مرضية فيما يتعلق بنسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية، حيث بلغت أعلى نسبة 50% فقط، وذلك في عام 2014، وهي نسبة بعيدة عن المعدل العالمي الذي وصل إلى 76% في عام 2021.
- ✓ كما تُظهر البيانات غياب أي ارتفاع ملحوظ في نسب البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى غياب توجه فعلي نحو تحقيق الشمول المالي. بالإضافة إلى ذلك، تُلاحظ نسبة كبيرة من الحسابات المالية غير النشطة، وهو ما يعكس ضعف استخدام الخدمات المالية، سواء لأسباب تتعلق بالأفراد أنفسهم أو غالبًا لأسباب مرتبطة بالمؤسسات المالية..
- ✓ رغم زيادة عدد فروع البنوك ومكاتب البريد، إلا أن الكثافة المصرفية بقيت ثابتة عند فرع واحد لكل 10 آلاف مواطن بسبب النمو الديموغرافي، وهو معدل بعيد عن المعايير الدولية.
- ✓ نسب الادخار لدى الجزائريين أقل من المتوسط العالمي ولم تشهد تحسنًا كبيرًا طوال سنوات الدراسة، مما يعكس غياب تقدم ملموس في تعزيز الشمول المالي.
- ✓ إن نسبة البالغين من الجزائريين الذي قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية خلال سنوات الدراسة ضئيلة جدا و تبقى بعيدة كل البعد عن النسب المسجلة على المستوى العالمي.
- ✓ نسبة السحب من الحسابات المالية في الجزائر قريبة من العالمية، لكن التعاملات الرقمية منخفضة جدًا، مع ارتفاع كبير في استلام الأجور نقدًا، وهو مؤشر سلبي.
- ✓ رغم تزايد عدد المؤمنين اجتماعيًا في الجزائر، إلا أن نسبتهم تتراجع مقارنة بنمو السكان، بينما يزداد عدد غير المؤمنين. كما أن نسبة البالغين الذين ادخروا للشيخوخة أقل من المعدلات العالمية.

3- الإطار التطبيقي: دراسة حال البنك الوطني الجزائري BNA

نسعى من خلال هذا العنصر إلى التعرف على البنك الوطني الجزائري ومختلف الخدمات التي يوفرها لعملائه حتى نتمكن من فهم المعاملات الإسلامية التي أصبح يتعامل بها بموجب الرخصة التي تحصل عليها البنك بتاريخ 30 جويلية 2020 والتي تسمح له بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية .

1.3- نظرة عامة عن البنك الوطني الجزائري:

1966: أنشئ البنك الوطني الجزائري BNA بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

1982: إعادة هيكل البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بتمويل وتطوير القطاع الزراعي.

1988: صدور القانون 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، والذي أثر على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري من خلال خروج الخزينة من التداولات المالية ، وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها، حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك، وحرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات .

1990: صدور القانون 90-10 بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد، سمح بهيكلة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. وعلى غرار البنوك الأخرى ، يعتبر البنك الوطني الجزائري شخص معنوي، يؤدي مهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن تسييرها.

1995: البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس القرض والنقد بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

2009: في شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14,6 مليار دج إلى 41,6 مليار دج.

2020: أول بنك عمومي يرخص له بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية.

2.3- منتجات النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري:

يوفر البنك الوطني الجزائري، من خلال شبابيكه ووكالاته مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات المالية الإسلامية التي تجمع بين حلول الادخار وخيارات التمويل المصممة لتلبية رغبات الزبائن. وفيما يلي تعريف موجز لكل الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري الحاصلة على شهادة المطابقة الشرعية من قبل الهيئة الشرعية للبنك، والهيئة الوطنية للإفتاء في صناعة الصيرفة الإسلامية، واعتماد بنك الجزائر، مما يؤكد مطابقتها من الناحية الشرعية والقانونية:

- **حسابات ودائع تحت الطلب الإسلامي**: هو حساب إيداع جاري، يخضع لمبدأ «القرض الحسن» يسمح لحامله بإجراء المعاملات اليومية واستلام الأجور وغيرها من الودائع وسداد التزاماته المختلفة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. يستطيع حامل حساب الشيك الإسلامي سحب أمواله في أي وقت؛

- **حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح**: هو حساب إيداع يسمح لصاحبه بادخار أمواله لدى البنك، سواء بأرباح أو بدون أرباح. يسمح صاحب حساب التوفير الإسلامي بأرباح للبنك باستثمار أمواله المودعة في المشاريع التمويلية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

- **حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر بأرباح أو بدون أرباح**: هو حساب يتيح لصاحبه تكوين مدخرات بوتيرته الخاصة، مخصص لأولياء الأطفال دون السن القانوني، يسمح لهم بالادخار لأطفالهم بأرباح أو بدون أرباح. يسمح صاحب حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر بأرباح للبنك باستثمار أمواله المودعة في المشاريع التمويلية التي تتوافق مع مبدأ الشريعة الإسلامية. حيث يسير هذا الحساب من طرف الوصي الشرعي للطفل حتى بلوغه السن القانوني؛

- **حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد**: هو حساب إيداع لأجل، يعتمد على مبدأ المضاربة وهي تقاسم الربح والخسارة. يضع صاحب الحساب المبالغ المودعة تحت تصرف البنك لفترة محددة مسبقا لتمويل المشاريع المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية لفترة محددة مسبقا؛

- **شهادة الاستثمار بأرباح أو بدون أرباح**: هي وصل يمنح للزبون من طرف البنك مقابل إيداع مبلغ مالي محدد لمدة معينة ويقوم البنك باستثماره في مشاريع الصيرفة الإسلامية. عند انقضاء آجال الإيداع المتفق عليها، يتم تحويل المبلغ المستثمر بشكل

تلقائي في الحساب الإسلامي الأصلي للزبون. يمكن لشهادة الاستثمار أن تحمل اسم صاحب الحساب أو اسم المستفيد من أموال هذه الشهادة؛

- **الحساب الجاري الإسلامي:** هو حساب قائم على المفهوم الإسلامي «القرض الحسن»، يستخدم في العمليات التجارية ويسمح لصاحبه بالقيام بعمليات: الإيداع,السحب, الدفع, تحصيل وإيداع الشيكات, التحويلات , عمليات التجارة الخارجية. يسمح الحساب الجاري الإسلامي لحامله بالحصول على أمواله بناءً على طلبه.

3.3- تحليل دور النوافذ الإسلامية في تحقيق الشمول المالي:

نسعى من خلال هذا العنصر إلى تقييم دور النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري BNA في تحقيق الشمول المالي من خلال تحليل مساهمتها في الأبعاد الرئيسة للشمول المالي، وهي: استخدام الحسابات المصرفية، الادخار، والاقتراض.

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

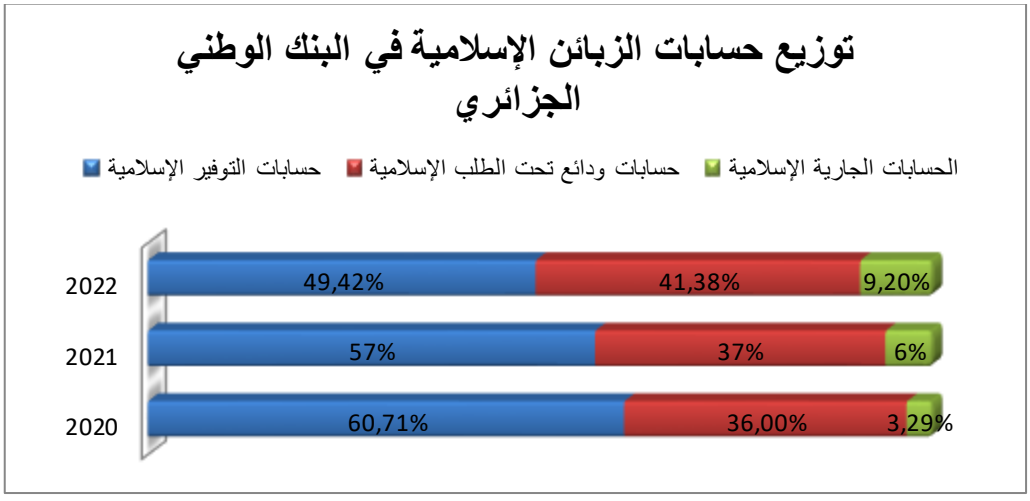
يعد استخدام الحسابات المصرفية أحد أهم الأبعاد الأساسية للشمول المالي، حيث يعكس مدى إقبال الأفراد والمؤسسات على التعامل مع النظام المصرفي الرسمي. حيث يظهر الجدول التالي توزيع محفظة الزبائن الإسلامية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2022-2020):

الجدول رقم(4): توزيع محفظة الزبائن الإسلامية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2020-2022)

توزيع محفظة حسابات الزبائن الإسلامية	2020	2021	2022
عدد حسابات التوفير الإسلامية	2366	8479	15350
عدد حسابات ودائع تحت الطلب الإسلامية	1402	5504	12853
عدد الحسابات الجارية الإسلامية	129	892	2854
مجموع حسابات الزبائن الإسلامية	3897	14875	31057

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم(1): توزيع حسابات الزبائن الإسلامية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2020-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا للجدول رقم(4)

من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم(1) يتبين أن محفظة حسابات الزبائن الإسلامية شهدت نموا بنسبة 281,70 % أي بزيادة قدرها 10978 حسابا نهاية سنة 2021 حيث يرجع هذا النمو إلى زيادة عدد حسابات التوفير الإسلامي وهي حسابات استثمارية تقوم على أساس المضاربة أو الوكالة بالاستثمار والذي بلغ 60,71% نهاية سنة 2020، تليه حسابات الوداع تحت الطلب الإسلامية بنسبة 36%، أما الحسابات الجارية الإسلامية فقد بلغت 3,29% نهاية نفس السنة ، مع العلم أن هذين النوعين الأخيرين من الحسابات هي غير ربحية تستخدم لإجراء المعاملات اليومية، لتواصل محفظة حسابات الزبائن الإسلامية نموها ، لتنتقل من 14875 حساب سنة 2021 إلى 31075 حساب نهاية سنة 2022، أي زيادة بنسبة 108,79%، أما توزيع الحسابات الإسلامية فتميز بانخفاض نسبة ودائع التوفير الإسلامية إلى 49,42% لكنها مازالت تحتل حصة الأسد من محفظة الحسابات وهذا راجع لضعف العوائد, وحاجة البنك لتطوير منتجات ادخارية إسلامية أكثر جاذبية مع زيادة الحوافز لهذه الحسابات الاستثمارية.

إن النمو المستمر لعدد حسابات الزبائن الإسلامية هو مؤشر إيجابي يدل على نجاح النوافذ الإسلامية لدى البنك الوطني الجزائري في جذب العملاء المستبعدين من خلال تلبية احتياجاتهم وفق الشريعة الإسلامية وهي تعكس ارتفاع الوعي والثقة بالخدمات المصرفية الإسلامية لدى زبائن البنك ، مما يعني زيادة عدد المنتسبين للنظام المالي الرسمي، وبالتالي تعزيز الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (5) : توزيع شبكة نشاط الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2020–2024)

توزيع شبكة نشاط الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري	2020	2021	2022	2023	2024
عدد النوافذ الإسلامية	63	64	65	104	107
عدد الوكالات المخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية	0	01	06	11	13
مجموع نقاط بيع المنتجات الإسلامية	63	65	71	115	120

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

يظهر الجدول رقم (5) توزيع شبكة نشاط الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري ، حيث مع الانطلاق الفعلي لنشاط الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري في تاريخ 04 أوت 2020، وبغية توسيع هذا النشاط على مستوى التراب الوطني ، وتزويد زبائن البنك بمنتجات التمويل الإسلامي ، قام البنك في ذات السنة بافتتاح 63 نافذة إسلامية على مستوى وكالات البنك الموزعة على التراب الوطني الجزائري ، ثم توسعت شبكة البنك المخصصة لنشاط الصيرفة الإسلامية بتدشين أول وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية سنة 2021، ليصل مجموع نقاط بيع المنتجات الإسلامية إلى 65 نقطة بيع في ذات السنة ، ومع استمرار النشاط التوسعي المخصص للصيرفة الإسلامية وصلت عدد النوافذ الإسلامية إلى 107 نافذة سنة 2024، إضافة إلى 13 وكالة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية بمجموع 120 نقطة بيع المنتجات الإسلامية . ويعكس هذا النمو المستمر في توزيع شبكة نشاط الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري التزام البنك بتسريع وتيرة الشمول المصرفي والمالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية مما يعزز تكامل الأنظمة المالية في البنك ويخلق فرصا أكبر للنمو في القطاع المصرفي الجزائري.

البعد الثاني : الادخار

تساهم النوافذ الإسلامية في تعزيز الادخار كجزء من الشمول المالي، من خلال توفير بدائل شرعية ومنتجات مبتكرة تعزز ثقافة الادخار لدى الأفراد الذين كانوا يتجنبون الادخار في البنوك التقليدية، حيث يظهر الجدول التالي تطور حجم الودائع الإسلامية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2020-2022).

الجدول رقم(6): تطور حجم الودائع الإسلامية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2020-2022)

حجم الودائع الإسلامية في البنك الوطني الجزائري	2020	2021	2022
الودائع الإسلامية (مليون دج)	2647,07	8986,30	20708,75
الودائع الإجمالية للبنك (مليون دج)	1741443	1862104	2273624
نسبة نمو الودائع الإسلامية	-	%239,48	%130,45

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول رقم (6) الذي يبين تطور حجم الودائع الإسلامية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2020-2022) يظهر أن المبلغ المستقطب من الودائع الإسلامية قد بلغ 2647,07 مليون دينار نهاية السنة 2020، وذلك بعد الافتتاح التدريجي للنوافذ الإسلامية المقدرة ب 63 نافذة على مستوى وكالات البنك الوطني الجزائري ، يليها تسجيل ارتفاع في حجم الودائع الإسلامية قدره 6339,23 مليون دينار أي بنسبة 239,48% لتصل إلى 8986,30 مليون دينار تم تسجيلها نهاية سنة 2021 ،مقابل 20708,7 مليون دينار عند نهاية سنة 2022، أي بزيادة قدرها 11722,45 مليون دينار في حجم الودائع الإسلامية بنسبة 130,45%، وهذا يعد مؤشرا هاما ليس على نجاح البنك في استقطاب المدخرات المالية وزيادة توفير السيولة فقط، بل هي عامل أساسي في تعزيز الشمول المالي، حيث تساهم عملية استقطاب هذه الموارد المالية في إدماج المزيد من الأفراد في النظام المصرفي الرسمي والذين كانوا مستبعدين بسبب رفضهم التعامل بالنظام الربوي، كذلك دعم ريادة الأعمال، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

البعد الثالث: الاقتراض

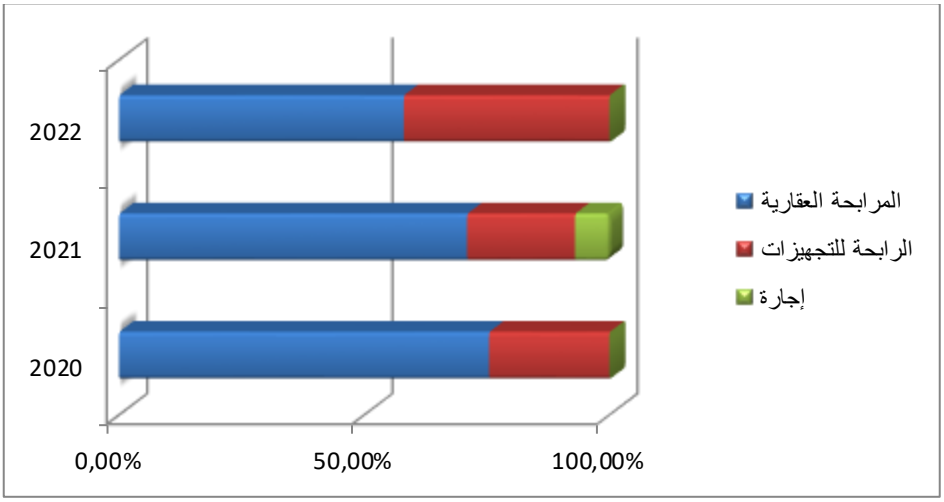
الإقراض هو أحد الأبعاد الأساسية للشمول المالي، حيث يساعد الأفراد والشركات على الحصول على التمويل. تلعب النوافذ الإسلامية دورا محوريا في هذا المجال من خلال توفير بدائل تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للأفراد الذين يجتنبون القروض التقليدية بسبب الفوائد الربوية، حيث يظهر الجدول التالي حجم التمويلات الإسلامية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2020-2022).

الجدول رقم(7): حجم التمويلات الإسلامية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2020-2022)

حجم التمويلات الإسلامية في البنك الوطني الجزائري	2020	2021	2022
التمويلات الإسلامية (مليون دج)	101,54	1385,42	3637,47
التمويلات الإجمالية للبنك (مليون دج)	2117885	1439863	1624280
نسبة نمو التمويلات الإسلامية	-	%1264	%162,55

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (2): توزيع منتجات التمويل الإسلامي خلال الفترة (2020-2022)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

شهدت التمويلات الإسلامية بين سنتي 2020 و 2021 تطورا ملحوظا بالرغم من أن نسبة التمويلات الإسلامية إلى إجمالي حجم التمويل في البنك الوطني الجزائري منخفضة جدا لكنها متوقعة بسبب حداثة التجربة في البنك ، حيث سجلت ارتفاعا قدره 1283,88 مليون دينار أي بنسبة 1264% وذلك بعد سنة واحدة من انطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالات البنك الوطني الجزائري موجهة حصريا للقطاع الخاص حيث استحوذت تمويلات المرابحة العقارية على حصة الأسد بنسبة 71% من مجموع التمويلات ، تليها المرابحة للتجهيزات بنسبة 22%، و أخيرا الإجارة بنسبة 7%، وهذا ما يبينه الشكل رقم (2)، في حين تم تسجيل تراجع في حجم التمويلات الإجمالية للبنك بانخفاض قدره (-678022) مليون دينار أي بنسبة 32,01% أما نهاية السنة المالية 2022 فقد شهدت التمويلات الإسلامية ارتفاعا قدره 2252,05 أي بنسبة 162,55% لتبلغ بذلك ما قيمته 3637,47 مليون دينار وهذا راجع إلى نمو الطلب على المنتجات الإسلامية كبديل للقروض الربوية ، بالإضافة إلى زيادة الحسابات الاستثمارية الإسلامية التي تؤدي إلى توفر أكبر للسيولة لدى البنك ، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية .

4 – النتائج ومناقشتها : بعد معالجتنا لكل جوانب الموضوع توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- تمثل النوافذ الإسلامية حلقة ربط بين المصارف التقليدية والصيرفة الإسلامية، حيث تعتبر وحدات مصرفية مستقلة داخل منشآت المصارف التقليدية أو تابعة لها في شكل وكالات، تقدم خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع المبادئ الشرعية؛

- إن الهدف الأساسي لفتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية هو الرغبة في تعظيم الأرباح وجلب المزيد من رؤوس الأموال من خلال تقديم خدمات مصرفية بديلة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية للعملاء الذين يفضلون التعاملات المالية الخالية من الفوائد الربوية؛

- يعتبر الشمول المالي أداة إستراتيجية للدول والحكومات تهدف من خلالها تعزيز القدرة على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية بسعر معقول وبشكل كافي من قبل جميع شرائح المجتمع دون إقصاء؛

- جاء النظام 20-02 ليحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية، والذي سمح للمصارف التقليدية الجزائرية بفتح نوافذ وفروع إسلامية تقدم خدمات مصرفية إسلامية ، حيث وصل عددها إلى 577 نافذة ووكالة متخصصة نهاية سنة 2024؛

- بالرغم من التطور الملحوظ في عملية تبني المصارف التقليدية الجزائرية لمشروع الصيرفة الإسلامية ، فإن هذه الأخيرة تواجه مجموعة من التحديات والعقبات أبرزها غياب الأطر القانونية ، المحاسبية و الضريبية المنظمة لها؛

- سجلت الجزائر نتائج غير مرضية فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي، حيث أظهرت البيانات ضعف في استخدام الخدمات المالية من طرف الأشخاص البالغين، كما أن نسب الادخار ،الاقتراض و التأمين بعيدة عن النسب المسجلة على المستوى العالمي؛

- يوفر البنك الوطني الجزائري BNA، من خلال شبابيكه ووكالاته مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات المالية الإسلامية بالرغم من حداثة تجربته بالصيرفة الإسلامية، حيث أصبح يتعامل بها بموجب الرخصة التي تحصل عليها البنك بتاريخ 30 جويلية 2020 ؛

- شهد البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة نموا مستمرا لعدد حسابات الزبائن الإسلامية هو مؤشر إيجابي يدل على نجاح النوافذ الإسلامية لديه في جذب العملاء المستبعدين من خلال تلبية احتياجاتهم وفق الشريعة الإسلامية، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية؛

- استمر النشاط التوسعي المخصص للصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري ليصل المجموع 120 إلى نقطة بيع المنتجات الإسلامية منذ انطلاقه سنة 2020 إلى نهاية سنة 2024. وهو ما يعكس التزام البنك بتسريع وتيرة الشمول المصرفي والمالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية ؛

- تطور حجم الودائع الإسلامية في البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة، وهو يعد مؤشرا هاما في تعزيز الشمول المالي، حيث تساهم عملية استقطاب الموارد المالية في إدماج المزيد من الأفراد في النظام المصرفي الرسمي والذين كانوا مستبعدين بسبب رفضهم التعامل بالنظام الربوي؛

- شهدت التمويلات الإسلامية في البنك الوطني الجزائري ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى نمو الطلب على المنتجات الإسلامية، إضافة إلى زيادة الحسابات الاستثمارية الإسلامية ، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية .

5- الخلاصة:

تبرز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية كأداة مهمة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، إذ تتيح للمواطنين من مختلف الفئات الاجتماعية الاستفادة من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ورغم التحديات التي تواجهها هذه النوافذ من حيث التشريعات، والتوعية، والموارد البشرية، فإنها تظل خطوة هامة نحو تحقيق المزيد من التوسع في القطاع المصرفي وتوسيع قاعدة المستفيدين. لذا، من الضروري استثمار هذه النوافذ بشكل أمثل من خلال تحسين البيئة التنظيمية، وتوسيع نطاق المنتجات الإسلامية، وتعزيز الوعي لدى العملاء لتحقيق شمول مالي أوسع وأكثر

فعالية في الجزائر.كما أن النظام 20-02، الذي يحدد إطار العمل للبنوك الإسلامية في الجزائر، يُعد أحد الجوانب الأساسية التي ساعدت في تنظيم وتسهيل عمل النوافذ الإسلامية، ما يعزز من فاعليتها في تحقيق أهداف الشمول المالي. في هذا السياق، قدمت دراستنا التطبيقية في البنك الوطني الجزائري (BNA) نموذجًا عمليًا لاستخدام النوافذ الإسلامية في دعم وتنويع الخدمات المصرفية، مما يُسهم في توسيع قاعدة العملاء وتشجيع المشاركة المالية من فئات المجتمع المختلفة.

6- قائمة المراجع :

1- مجموعة البنك الدولي. (2022). *الشمول المالي عامل رئيسي للحد من الفقر وتعزيز الرخاء*. تم الاسترداد من https://www.albankaldawli.org/ar

2- أحمد داهينين، و مصطفى العرابي. (2022). التكنولوجيا المالية الاسلامية بوابة المصارف الاسلامية لتحقيق الشمول المالي والتكيف مع جائحة كورونا (دراسة تحليليةة لبعض نماذج البنوك الاسلامية الخليجية). *مجلة التكامل الاقتصادي ، 10* (03).

3- أسماء طهراوي. (ديسمبر, 2022). تجربة النوافذ الإسلامية في البنوكالتقليدية الجزائرية واقع وتحديات. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال ، 5* (2).

4- النظام 20-02 الجريدة الرسمية. (24 03, 2020). العمليات البنكية المتعلقة بالصيرة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

5- أمين هني، و رقية ملاحي. (2023). الشمول المالي ودوره ي تحقيق النمو الشامل في الجزائر. *مجلة التكامل الاقتصادي ، 11* (02).

6- أمينة معاندي، و حسينة بوغازي. (2024). الشمول المالي الواقع والتحديات-الجزائر نموذجا (2011-2021). *مجلة الباحث الاقتصادي ، 2* (12).

7- غزال مفتاح، و مراد بركات. (2020). الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، 03* (01).

8- لعلاوي نواري، و عبد القادر خليل. (ديسمبر, 2021). مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 10* (02).

9- يسمينة قاسي، و لزهر بوراضي. (جوان, 2023). النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر. *المجلة الجزائرية للمالية الإسلامية ، 01* (01).